الأمم المتحدة

A/C.1/78/PV.9

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **9**

الأربعاء، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد باولاوسكاس . . . . . (ليتوانيا)

افتُتِحت الجلسة الساعة 15/00.

بنود جدول الأعمال من 90 إلى 106 (*تابع*)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): كما يعلم الأعضاء، من المقرر أن تنتهي المناقشة العامة بعد ظهر اليوم، ولا يزال يوجد 17 متكلما في القائمة. ووافقت اللجنة الأولى أيضا على تخصيص ساعة ونصف الساعة على الأقل من المناقشة العامة لبيانات المتكلمين من المجتمع المدني.

ومراعاة لذلك القرار، إذا لم تستمع اللجنة إلى جميع المتكلمين من المجتمع المدني الذين من المقرر أن يتكلموا بعد ظهر اليوم، سنستمع إلى المتكلمين المتبقين غدا الساعة 15/00، قبل أن تنظر اللجنة في بندي جدول الأعمال المتعلقين بتنشيط أعمال الجمعية العامة وتخطيط البرامج.

أُذكِّر أيضا الوفود بأن القائمة المتجددة للمتكلمين في المناقشات المواضيعية ستُغلق اليوم الساعة 18/00. ولذلك، نشجع جميع الوفود التي تعتزم الإدلاء ببيانات خلال ذلك الجزء والتي لم تسجل أسماءها في القائمة بعد على أن تفعل ذلك قبل الموعد النهائي.

ننتقل الآن إلى قائمة المتكلمين لهذا اليوم، ويرجى من جميع الوفود التي ستدلي ببيانات مراعاة الحد الزمني المقترح للإدلاء بتلك البيانات.

السيدة تسفاماريام (إريتريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشارك الآخرين في تهنئتكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لإدارة دفة أعمال اللجنة الأولى.

يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا ونيجيريا باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/78/PV.2 و A/C.1/78/PV.3).

أود أن أدلي بالملاحظات الموجزة التالية بصفتي الوطنية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

بعد ثمانية عقود من الحدث التاريخي لإنشاء الأمم المتحدة – الذي كان الهدف منه إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وكفالة تحقيق العدالة والرخاء للجميع – لا يبدو أن الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين ولا هياكل نزع السلاح وعدم الانتشار قد ضمنت سلاما دائما قائما على الشرعية والعدالة والتوازن المستدام. ولا يزال السلام والتنمية بعيدي المنال بالقدر نفسه.

لقد ألمحت معظم الوفود إلى تلك الحقائق الواضحة. ولكن المعضلة هي: ما السبل المتاحة لنا للخروج من ذلك المأزق الذي يلوح في الأفق؟ والواقع أنه لا يمكن أن يكون هناك علاج وحيد لتلك التحديات المعقدة والمتشابكة. مع ذلك، لا يزال تخفيف حدة التوترات الجيوسياسية العالمية وبناء الثقة وإصلاح انعدام الثقة من الضرورات الملحة. إن المبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة ومفاهيم تعددية الأطراف والشروط المتفق عليها في إطار متعدد الأطراف كلها لا تزال صالحة لخدمة القضية النبيلة المتمثلة في تحقيق السلام والأمن الدوليين. ويجب أيضا العودة إلى الاقتناع بأن الحوار يمثل أفضل طريق لمعالجة مسائل نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

من المؤسف أنه رغم تلك القناعات الراسخة، يُدفع بمجتمعنا العالمي بشكل متزايد نحو حافة كارثة أشد خطورة جراء المحاولات العقيمة طيلة السنوات الـ 30 الماضية تقريبا لفرض نظام عالمي أحادي القطب، ولا سيما الأزمة التي نشأت في الوقت الحالي بهدف إحياء تحالفات وتكتلات عسكرية بائدة.

وعلاوة على ذلك، لا تزال من سمات الهيمنة لذلك النظام اللجوء المستمر إلى تطبيق الجزاءات الانفرادية غير القانونية، والتدخلات غير المبررة، واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها. وقد أثبتت لنا الدروس المستقاة حتى الآن والمقاومة القوية والمستمرة أن الإصلاح الأساسي والمفضي إلى التحوُّل الذي يتماهى مع واقع النظام العالمي الجديد بات وشيكا. فمن الضروري تدعيم تلك الإصلاحات بتغييرات هيكلية بعيدة المدى في البنية العالمية للأمن والإدارة الحكومية الرشيدة، فضلا عن إجراء إصلاحات في المنظمات الدولية الإقليمية ذات الصلة.

وإذ انتقل إلى الكلام عن نزع السلاح النووي، فإن عدم إحراز تقدم مجدٍ يثير في الواقع قلقا بالغا. يتعين على جميع الأطراف المسؤولة أن تظهر تصميما حقيقيا على النهوض بجدول أعمال الأمن الدولي ونزع السلاح. وفي غضون ذلك، فإن السلام والأمن لا تهددهما الأسلحة النووية فحسب، بل أيضا الأسلحة التقليدية، وانتشار أسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المتميزة ونقلها وتداولها، التي كانت أداة التدمير الرئيسية المستخدمة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء.

بالإضافة إلى ذلك، تشكل أسلحة الدمار الشامل الأخرى، بما فيها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والتكسينية، تهديدا للأمن الدولي. إن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها غير قانوني وغير أخلاقي. والضمانات السلبية الملزمة قانونا، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وإضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، كلها خطوات حاسمة نحو نزع السلاح النووي بالكامل.

تنبغي أيضا وبطريقة مناسبة معالجة مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار من جهة والاستخدام السلمي للطاقة النووية من الجهة الأخرى. إنه حق غير قابل للتصرف لكل دولة أن تطور جميع جوانب العلوم والتكنولوجيا النووية للاستخدام السلمي بدون أي تمييز، اتساقا مع الالتزامات المنصوص عليها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب الاحترام الكامل لمسألة نقل التكنولوجيا النووية الموجهة للأغراض السلمية بحرية ومن دون عوائق ومن دون تمييز. وفي هذا الصدد، تجدر الإشادة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية على مضاعفة جهودها ومساعدتها للبلدان النامية في مجال الطاقة النووية، والسلامة والأمن النوويين، فضلا عن تطبيقات التكنولوجيا النووية.

في الختام، وكما نتفق جميعا، فإن خطورة المشاكل المتشابكة التي تواجهها البشرية جسيمة وتستدعي اتخاذ تدابير علاجية عاجلة وشاملة. ولا يمكن التقليل من أهمية الموارد والدراية التكنولوجية المتاحة لنا في إطار إصرارنا على إقامة نظام عالمي شامل وعادل وسلمي.

وعلينا أن نكفل صدق مداولاتنا، ونسمو بها فوق المشاحنات السياسية، وأن نجعلها تهدف إلى تحقيق نتائج توافقية.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وجميع أعضاء المكتب على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، ونؤكد لكم دعم وفدنا.

نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.2) وممثل جمهورية نيجيريا الاتحادية بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (A/C.1/78/PV.3).

تواصل أفريقيا اليوم مواجهة تحديات وتهديدات تتطلب التزامات فعالة. فرغم التقدم المحرز حتى الآن، لا تزال أمامنا تحديات جمة يتعين التصدي لها. من بين تلك التحديات انعدام الإخلاص والإرادة لدى كثير من البلدان التي تصنع الأسلحة والذخائر فيما يخص مسؤولياتها عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وغيرها من الأسلحة التقليدية التي تؤجج الحروب في أفريقيا.

إن أفريقيا بالنسبة لكثير من البلدان المتقدمة النمو لا تزال مجرد سوق أولا وقبل كل شيء. ورغم أن أفريقيا قد تكون فقيرة وتبدو هامشية، فهي سوق عالمية للأسلحة. إنها قارة يعاد فيها في كثير من الأحيان تدوير أسلحة قديمة مصدرها ترسانات عسكرية لبلدان متقدمة يجري تحديثها، رغم أنه تباع فيها أيضا أسلحة ومواد جديدة نسبيا.

إن التناحر الحالي بين كتل القوى المختلفة يؤدي إلى زيادة تجارة الأسلحة في أفريقيا. فمن ناحية، ترتبط بعض الدول بالدول الأفريقية بعلاقة التاجر بالعملاء، حيث تبيعها الأسلحة أو تتبرع بها لها وتقدم المساعدة العسكرية للحكومات الشرعية. بيد أن دولا أخرى تساعد الجماعات المتمردة التي تعمل في المناطق التي ينعدم فيها الاستقرار وتتاجر معها بصورة غير مشروعة من أجل شن هجمات ضد الحكومات.

يعزى الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أيضا إلى انعدام التشريعات والقصور في تنفيذ القواعد التنظيمية والأطر التشريعية القائمة في سائر البلدان الأفريقية والبلدان النامية، فضلا عن عدم كفاية القدرات لديها للعمليات الرقابية أو المرونة في مواجهة تلك الرقابة التي تفرضها بعض البلدان المتقدمة النمو لأن تلك البلدان تعطي الأولوية لأنشطة شركاتها التجارية التي تبيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأسلحة التقليدية وليس الصادرات التي تمتثل للقانون والأمن الدوليين.

تشكل سائر هذه العوامل، سواء منفردة أو مجتمعة، تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في كثير من مناطق العالم، ولا سيما في أفريقيا.

بغية التصدي لتلك التحديات، اعتمد المجتمع الدولي على الصعيد الإقليمي مجموعة من المعاهدات والصكوك الملزمة سياسيا، بما في ذلك بروتوكول الأمم المتحدة للأسلحة النارية، وبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب، ومعاهدة تجارة الأسلحة، واتفاقية أفريقيا الوسطى لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وأجزائها ومكوناتها التي يمكن أن تُستخدم في صنع هذه الأسلحة وإصلاحها وتركيبها.

تشمل المعاهدات والصكوك الأخرى برنامج برازافيل للأنشطة ذات الأولوية لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في وسط أفريقيا، وميثاق عدم الاعتداء، وميثاق المساعدة المتبادلة، والبروتوكول المتعلق بمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا.

أبرمت جميع تلك الصكوك لمنع حدوث تلك الانتهاكات بوضع قواعد لنقل الأسلحة على نحو مسؤول وتعزيز الشفافية. وقد انضمت جمهورية غينيا الاستوائية إلى معظم تلك الصكوك وتسعى إلى تنفيذها بحسن نية، ونشجع البلدان التي لم تنضم إليها بعد على أن تفعل ذلك.

تواجه أجزاء مختلفة من قارة أفريقيا عواقب تدفق الأسلحة والمقاتلين الأجانب من مناطق أخرى من القارة، ولا سيما منطقة

الساحل. والحدود البرية في أفريقيا نقطة ضعف تعرف الجماعات الإرهابية كيفية استغلالها، خاصة بالنظر إلى الوضع الذي نشأ في ليبيا في عام 2011. ويبدو أن معظم الجماعات الإرهابية العاملة في وسط أفريقيا وغربها ومنطقة الساحل، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات التابعة لتنظيم القاعدة، تركز على شن هجمات غير نمطية ضد القوات الحكومية الإقليمية وأضعف الأهداف المدنية. وكثير منهم ضالعون في عمليات الاتجار بالأشخاص والاتجار بالمخدرات والاختطاف طلبا للفدية. وأصبحت أفريقيا ساحة رئيسية لمعركة الإرهاب، مع زيادة كبيرة في عدد الجماعات النشطة التي تنفذ عمليات في القارة.

ما فتئت بلدان حوض خليج غينيا تتصدى أيضا للقرصنة البحرية طيلة السنوات الـ 15 الماضية. لقد باتت المنطقة إحدى أخطر مناطق الملاحة في العالم، وأصبح المجرمون أفضل تجهيزا لمهاجمة السفن المحملة بجميع أنواع البضائع على بعد كيلومترات كثيرة من الساحل. ورغم الجهود المبذولة لمكافحة تلك الظاهرة، لا تزال تلك المشكلة الأمنية قائمة.

إن مستويات انعدام الأمن البحري لا تعرض للخطر الآفاق الاقتصادية للمنطقة فحسب، بل تهدد التجارة البحرية واستقرار الدول الساحلية، كذلك ربما تزداد ترديا بسبب القرب من منطقة الساحل وبؤرة الإرهاب.

وإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية معلم بارز في عملية نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ولكي تحافظ المعاهدة على مصداقيتها، يتعين على الدول الأطراف أن تحرز تقدما كبيرا على جناح السرعة في خططها لنزع السلاح النووي، ولا سيما بتنفيذ المادة السادسة. ورغم عدم التوصل إلى اتفاق في أحدث مؤتمرات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، لا يزال ذلك النظام صالحا، وسيواصل بلدي تعزيزه إلى جانب الصكوك القانونية الدولية الأخرى ذات الصلة.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية متكاملتان وتعزز إحداهما الأخرى. فكلتاهما عنصران على جانب من الأهمية في الهيكل الأوسع نطاقا لنزع السلاح النووي الذي يهدف إلى إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. نأمل أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بأسرع ما يمكن، وفي غضون ذلك، لا بد من مواصلة تحقيق عالميتها باتخاذ خطوات حاسمة للحفاظ على هدفها النهائي وزيادة التوعية به.

نؤكد من جديد أنه ما من سبيل فعال لتجنب الأثر المروع للأسلحة النووية، سواء أكان عرضيا أم متعمدا، سوى إزالتها التامة بطريقة شفافة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. وفي الوقت نفسه، يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم ضمانات عالمية وملزمة قانونا وغير مشروطة وغير تمييزية بأنها لن تستخدم تلك الأسلحة أو تهدد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة لها، وكذلك فيما بين الدول النووية نفسها، تحت أي ظرف من الظروف، ويجب أن تحدد موعدا نهائيا لنزع سلاحها العام الكامل الذي يمكن التحقق منه دوليا.

السيد الرويعي (البحرين): يطيب لي بداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أتقدم إلى سعادتكم بخالص التهاني بمناسبة توليكم رئاسة أعمال اللجنة الأولى، معربا عن ثقتنا التامة في نجاحكم وحسن إدارتكم لأعمال هذه اللجنة على أكمل وجه.

وأضم صوتي للبيان الذي قدمته المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة باسم المجموعة العربية، وكذلك البيان الذي قدمته جمهورية إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.2).

تشكل أعمال اللجنة الأولى أهمية خاصة لما تناقشه من مسائل معنية بنزع السلاح والأمن الدولي، وما تمثله من محفل دولي بارز يسهم في التوصل إلى توافق حول هذه المسائل بهدف صون الأمن والسلم الإقليميين والدوليين، وفي ظل التهديدات المتزايدة وتصاعد الصراعات والأزمات في مختلف أنحاء العالم.

تولي مملكة البحرين اهتماما بالغا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تمثل محور الجهود العالمية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز هدف نزع السلاح النووي والتأكيد على التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

كما تشدد مملكة البحرين على حق الدول الأعضاء في الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية لا سيما تلك المتعلقة بالجوانب الصحية والتعليمية والبيئية وتوفير الطاقة النظيفة والتي تشكل جزءا أساسيا من خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتؤكد مملكة البحرين أهمية تعزيز منظومات الأمن والأمان النوويين من خلال تطبيق الضمانات اللازمة بموجب معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

تجدد مملكة البحرين موقفها الثابت الداعم لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، بما يساهم في الحفاظ على السلم والأمن الإقليميين والدوليين تنفيذا للقرار الصادر عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام 1995 (NPT/CONF.1995/32 (الجزء الأول)، المرفق) والذي يبقى ساريا إلى حين تنفيذه وتحقيق أهدافه.

وتتطلع مملكة البحرين إلى المشاركة بفعالية في الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل برئاسة دولة ليبيا الشقيقة. وتؤكد مملكة البحرين أهمية مواصلة العمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج العربي منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، داعية إلى تعاون الجمهورية الإسلامية الإيرانية الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تؤكد مملكة البحرين أهمية التعاون الدولي في مجال التكنولوجيات الحديثة والمتطورة، وخاصة بشأن الطائرات المسيرة، بشكل يحد من وقوعها في أيادي الجماعات الإرهابية واستغلالها في أعمال عدائية تشكل تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار الإقليميين والدوليين.

يشهد العالم تقدما متسارعا في مجال تقنيات الاتصالات والمعلومات في سياق الأمن الدولي. وتتطلع مملكة البحرين إلى استخدام هذه التقنيات للأغراض السلمية في سبيل تحقيق الصالح العام للبشرية. وتشير مملكة البحرين إلى أهمية تقارير فريق الخبراء الحكوميين والفريق العامل المفتوح باب العضوية في السعي نحو توافق دولي بشأن أبرز القضايا المتصلة بأمن الفضاء الإلكتروني.

أما على الصعيد الوطني فتولي مملكة البحرين اهتماما كبيرا لأمن الفضاء الإلكتروني بوصفه إحدى الركائز الرئيسية في المنظومة التقنية في المملكة. وتعتبر ضمان تأمين البنية التحتية ضد التهديدات الإلكترونية هدفا مستمرا وتستند في ذلك إلى منظومة واضحة لإدارة أمن الفضاء الإلكتروني معززة باستراتيجية وطنية شاملة، وأنشأت بموجبها المركز الوطني للأمن السيبراني.

تجدد مملكة البحرين تأكيد ما ورد في تقرير مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي الأخير الخاص بزيادة الوعي وبناء القدرات المتعلقة بتنفيذ إرشادات استدامة استخدام الفضاء الخارجي في الأنشطة السلمية، والتزامها بقصر استخدام الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية وفي منأى من سباقات التسلح وفقا للمبادئ الواردة في معاهدات الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي.

في الختام تؤكد مملكة البحرين سعيها والتزامها الكامل بالتنسيق والعمل مع أجهزة الأمم المتحدة ومع الدول الأعضاء فيما يخص مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار، إيمانا منها بأهمية تعزيز الجهود الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين.

السيد أوتيبايف (قيرغيزستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشارك المتكلمين الآخرين في تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. إنكم ستلقون كل الدعم من وفدي في الأسابيع المقبلة. وأهنئ أيضا أعضاء المكتب على انتخابهم.

بالنظر إلى تعقد الواقع الراهن، فإن الأمم المتحدة، المركز الدولي العالمي لصنع القرار بشأن أهم القضايا العالمية، تخضع مرة أخرى لاختبار القوة والقدرة على البقاء. لقد حان الوقت لكي تؤكد مجددا جميع الدول الأعضاء التزاماتها بتعددية الأطراف بوصفها آلية فعالة للتغلب على التحديات والتهديدات العالمية.

أحد التدابير الفعالة لتعزيز أنشطة الأمم المتحدة يتمثل في النهوض بدور الجمعية من خلال تحسين عمل اللجان الرئيسية. وفي هذا الصدد، تقع على عاتق اللجنة الأولى عدة مهام على قدر بالغ من الأهمية والوفاء بها سيكفل تحقيق السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم.

كما أكد رئيس قيرغيزستان، صدر جباروف، في بيانه خلال المناقشة العامة للجمعية العامة (انظر A/78/PV.5)، تؤيد قيرغيزستان بقوة الأمم المتحدة بوصفها المنظمة الدولية العالمية الوحيدة المكلفة من جميع الدول الأعضاء بإيجاد حلول للتحديات والتهديدات التي تتكشف باستمرار.

إن قيرغيزستان، بوصفها أحد البلدان المبادِرة إلى معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا وبروتوكولها المتعلق بضمانات الأمن السلبية، ومن بين الجهات الوديعة لها، تؤيد تعزيز النظام الدولي القائم لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وتطويره. وستواصل قيرغيزستان العمل من أجل سرعة دخول البروتوكول حيز النفاذ، فضلا عن تطوير المؤسسات في منطقة وسط آسيا وتوسيع نطاق تعاونها مع المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية.

إن قيرغيزستان، بوصفها مرشحة للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة 2027-2028 والتزاما منها بصون السلام ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ستجعل تعزيز التعليم وزيادة التوعية به إحدى الأولويات خلال مدة عضويتها في مجلس الأمن.

وفي سياق القرار 51/77، الذي اعتُمد في كانون الأول/ديسمبر الماضي، وأعلن يوم 5 آذار/مارس اليوم الدولي للتوعية بنزع السلاح وعدم الانتشار، سيواصل بلدي تعزيز المسائل المتعلقة بزيادة التوعية بنزع السلاح وعدم الانتشار كأداة لكفالة تحقيق السلام والازدهار.

لا يزال الإرهاب الدولي والتطرف العنيف تهديدين حقيقيين للأمن الدولي. وقيرغيزستان ملتزمة بالتنفيذ الكامل لخطة العمل المشتركة من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا. ويسهم بلدي إسهاما كبيرا في تنفيذ التدابير العالمية الرامية إلى الحفاظ على النظام الدولي القائم لمكافحة المخدرات وتعزيزه، ويسلّم بالتقدم غير المسبوق الذي أُحرز في مجال استحداث واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي تشكل ملامح فضاء المعلومات العالمي، وكذلك تأثيرها المتزايد على الحياة اليومية.

تؤكد قيرغيزستان من جديد التزامها بتنمية وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف بشأن أمن المعلومات، وتشارك بفعالية في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025. ونسلّم أيضا بأهمية الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مكافحة الجرائم الإلكترونية والحيلولة دون استحداثها من خلال جهود اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية.

في هذا العصر الرقمي، ستتأثر التنمية البشرية في المستقبل بالانتشار السريع لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء العالم. لذلك، يجب أن نكفل اليوم مستقبلا يُستخدم فيه الذكاء الاصطناعي على نحو مسؤول. يتعين أن يكون وضع الضوابط التنظيمية في مجال الذكاء الاصطناعي مسؤولية مشتركة تتحملها الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية وأصحاب المصلحة الآخرون. وفي هذا الصدد، ندعو إلى وضع خطة عمل بشأن الذكاء الاصطناعي، برعاية الأمم المتحدة، وإنشاء إطار لاستخدامه بأمان وكذلك توفير ضمانات الشفافية والمساءلة لصالح الجميع، وفقا لتوصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي.

نرى أن تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وأساسه؛ ألا وهو معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، هدف في غاية الأهمية. كما أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أحد الصكوك الدولية الأساسية والفعالة في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ونؤمن إيمانا راسخا بأهمية وضرورة الحيلولة دون حدوث سباقات تسلح في الفضاء الخارجي وتشجيع استخدامه في الأغراض السلمية دون غيرها.

نؤكد من جديد الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وندرك المساهمات المهمة التي يستطيع أن يقدمها المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام. ونرحب أيضا بالتركيز المتزايد على العواقب الإنسانية للأسلحة النووية. ويعلق

وفدي أهمية كبيرة على مسألة تخفيف أثر العواقب البيئية الناجمة عن تعدين اليورانيوم، بما في ذلك معالجة المواقع الملوثة بمخلفاته، والتنمية الاجتماعية الاقتصادية للتجمعات السكانية الواقعة بالقرب من تلك الأماكن.

وفي هذا الصدد، سنواصل الدعوة إلى إنشاء رابطة دولية للمدن والبلدات التي توجد بها مناطق ملوثة بمخلفات اليورانيوم، والتي يمكن أن تصبح آلية للتفاعل الدائم بشأن مسألة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لهذه المدن والبلدات.

ما فتئت قيرغيزستان ومنذ بداية عضويتها ملتزمة، بحزم وثبات بالأهداف والمبادئ المعترف بها عموما والمنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وتدافع عنها. وما برحت قيرغيزستان تسعى إلى حل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ومن خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية.

للتغلب على الخلافات القائمة وكفالة الحوار بين الدول الأعضاء، ينبغي الاستعانة بالأمم المتحدة على نطاق أوسع بوصفها أشمل منتدى للدبلوماسية. إن قيرغيزستان تدافع عن تعزيز المبادئ من قبيل الثقة والتضامن بين الدول وإضفاء الطابع العالمي على العلاقات بينها وبناء نظام متعدد الأطراف يتكيف مع المشهد الجيوسياسي المتغير في العالم. ويجب أن تصبح الأمم المتحدة مرة أخرى المحور الرئيسي لتسوية النزاعات العالمية، بحيث تساعد الدول الأعضاء على حل المنازعات بالوسائل السلمية.

السيد فرناندیس (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أنني أتكلم للمرة الأولى في هذه الدورة، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين، وأن أؤكد لكم دعمنا الكامل.

تؤيد موزامبيق البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.2) وممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/78/PV.3). ونود أن ندلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتنا الوطنية.

يساور موزامبيق القلق إزاء التدهور السريع الذي تشهده الحالة الأمنية الدولية، ونحث الجميع على النظر عن كثب إلى الخطر الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل على البشرية جمعاء. ومما يؤسف له أننا ما زلنا نشهد نكوصا عن المسار المفضي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ومن المؤسف أيضا فشل أحدث مؤتمرين للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، ونأمل أن يسفر مؤتمر الاستعراض المقبل، المقرر عقده في العام المقبل، عن حل توفيقي يهدف إلى جعل العالم أكثر أمنا وأكثر قابلية للتنبؤ به.

نتوقع من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم بإزالة ترساناتها النووية بالكامل، مما يسهم في تحقيق التطلعات إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ندعو أيضا إلى التنفيذ الكامل لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

إن موزامبيق، بوصفها طرفا في معاهدة تجارة الأسلحة، تشدد على ضرورة التقيد الصارم بمعايير وسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتسجيلها وإمكانية تعقبها، بما في ذلك الإدارة الفعالة للمخزونات وذخائرها، بغية الحد من الخطر الذي تشكله تلك الأسلحة على السكان المدنيين الأبرياء.

تؤكد موزامبيق من جديد أهمية معاهدة بليندابا – معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا – التي تحظر إجراء البحوث المتعلقة بالأسلحة النووية أو استحداثها، أو إنتاجها، أو تخزينها، أو حيازتها، أو اختبارها، أو امتلاكها، أو التحكم فيها، أو تكديسها، فضلا عن إلقاء النفايات المشعة في القارة الأفريقية.

في الختام، ما فتئت موزامبيق تلتزم تماما بتنفيذ جميع المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بنزع السلاح.

السيدة كومبا بامبو (غابون) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى وأؤكد لكم دعم وفدي الكامل.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.2)، والبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/78/PV.3).

إن السياق الأمني العالمي الراهن قاتم. فهو يجسد انتشار الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية التدهور المستمر في الحالة الأمنية الدولية. تشكل الحروب والإرهاب وتسليح التكنولوجيات الجديدة تحديات تحتم على كل عضو في الأمم المتحدة العودة إلى الأهداف المشتركة المحددة في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي. يجب علينا المثابرة في جهودنا والتمسك بالتزامنا الجماعي بنزع السلاح بجعل تركزينا منصبا على تنفيذ الصكوك الثنائية والمتعددة الأطراف، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهما ركيزة هيكل نزع السلاح المتعدد الأطراف.

غني عن القول إن تحقيق السلام والأمن الدوليين يتطلب الحوار واستعادة الثقة المتبادلة بين الدول. سنواصل دعم الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. لقد ضربت أفريقيا مثالا جيدا باعتمادها معاهدة بليندابا في عام 1996، التي جعلت أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. نشجع المناطق الأخرى على اتخاذ تلك الخطوات الإيجابية.

إن الأحداث الدائرة منذ عدة أيام في الشرق الأوسط تذكير لنا بما يتسم به أمننا الجماعي من هشاشة بالغة وتقلب شديد. ومما يثير القلق بوجه خاص عدم تمكن المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة من اعتماد وثيقة ختامية، وكذلك الإخفاقات المتكررة التي حدثت فيما يتعلق بمشاريع القرارات التي تدعو إلى إجراء تخفيض كبير في الترسانات النووية والحفاظ على الالتزام بنزع السلاح.

نأسف لعدم توفر الإرادة اللازمة لدى بعض الدول فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. تواصل تلك الدول تحسين ترساناتها منتهكة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، رغم أن تلك الأسلحة من أشد الأسلحة التي صنعتها البشرية تدميرا على الإطلاق. وقد يؤدي استخدامها في النزاعات إلى عواقب لا سبيل إلى تداركها من عدة جوانب.

ثمة حاجة ملحة إلى خفض الإنفاق العسكري من أجل توفير الموارد اللازمة لمواجهة التحديات الإنسانية وتلك المتعلقة بالمناخ وبالصحة، وكذلك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تدعو غابون إلى تعزيز إجراءات تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها التي تغذي أنشطة عديدة للجماعات والعصابات الإرهابية، وتصعيد العنف في عدة أجزاء من العالم.

وثمة عنصر آخر في غاية الأهمية للأمن الدولي وهو الحفاظ على الفضاء الخارجي. لقد أصبح الفضاء الخارجي ضروريا للاتصالات والرصد والأنشطة العسكرية. يجب أن نعمل معا لمنع عسكرته المنفلتة، وتشجيع استخدام الموارد المخصصة له للأغراض السلمية. فحماية الفضاء الخارجي لا تصب في مصلحة كل دولة فحسب، بل أيضا في مصلحة البشرية جمعاء. وعلينا أن نعمل معا لوضع لوائح تنظيمية دولية تمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وذلك بأن نكفل استخدامه للأغراض السلمية التي تعود بالنفع على الجميع.

لا بدمن أن نتعاون في بناء عالم أكثر أمنا وخالٍ من التهديدات النووية، مع الحفاظ على الفضاء الخارجي واحترام الالتزامات الدولية. يمكننا أن نبني مستقبلا يكون فيه الأمن الدولي واقعا يتقاسمه الجميع.

في الختام، ندعو جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤوليتهم وتعزيز التزامهم بتحقيق السلام في جميع أنحاء العالم. ويتطلب ذلك إعطاء الأولوية للتعاون وليس المواجهة، لأننا نتحمل المسؤولية الجسيمة المتمثلة في ترك عالم أفضل للأجيال المقبلة.

السيدة لونا (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، وكذلك أعضاء المكتب الآخرين.

يؤيد وفدي البيانات التي أدلى بها ممثلو إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسلفادور، باسم منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى (انظر A/C.1/78/PV.2 و A/C.1/78/PV.3).

ترفض الجمهورية الدومينيكية بشدة الهجوم الذي شنته حماس على شعب إسرائيل، الذي راحت ضحيته أرواح بريئة كثيرة، بمن فيهم نساء وأطفال، وتعرب عن إدانتها له. ونكرر النداء الذي وجهه الأمين العام للبحث عن حل للحلقة المفرغة للعنف والاستقطاب، بهدف تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط.

لا شك في أن السياق الدولي يسوده الترقب والتعقيد، في ظل مجموعة واسعة من التهديدات التي تقوض يوما بعد يوم أي إمكانية لتحقيق تقدم ب منصف للبشرية وتجعل السلام الدولي الذي يضعنا على طريق الاستقرار والتعايش السلمي والتنمية المستدامة يراوغنا أكثر من أي وقت مضى. يبدو للبعض أن الرد الوحيد في مواجهة ذلك الواقع هو إدامة العنف مع مواصلة زيادة النفقات العسكرية، وحيازة الترسانات النووية وتحديثها، واستخدام التكنولوجيا للأغراض العسكرية. نرفض رفضا قاطعا تلك الاتجاهات الخطيرة.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوصفها ركيزة نظام عدم الانتشار ونزع السلاح، تتطلب التنفيذ المتوازن لأركانها الثلاثة بدون أي تمييز أو شروط مسبقة، ولا سيما الالتزامات الواردة في المادة السادسة منها، بغية إزالة الترسانات النووية، فضلا عن الامتثال للتوصيات الصادرة عن مؤتمرات استعراض المعاهدة، والتي لا تزال صالحة.

بالإضافة إلى ذلك، نود أن نشدد على ضرورة تقديم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات لا لبس فيها بعدم استخدامها الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تحت أي ظرف من الظروف.

إننا إذ ندرك العواقب الإنسانية الوخيمة جراء استخدام الأسلحة النووية، وإذ نذكّر بأنه لا توجد دولة أو منظمة دولية لديها القدرة أو الأدوات اللازمة للتعامل مع أي انفجار نووي، سواء كان متعمدا أو عرضيا، نؤكد مجددا قناعتنا الراسخة بأن الضمان الوحيد ضد استخدامها هو حظرها وإزالتها بالكامل. ولهذا السبب نواصل تشجيع الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار على أن تفعل ذلك بغية تحقيق عالميتها.

نرحب أيضا بالاستنتاجات الصادرة عن الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية وإعلان وخطة عمل فيينا، ونأمل أن يختتم الاجتماع الثاني أعماله بنجاح.

يؤدي الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وتوافرها على نطاق واسع وتكديسها المفرط إلى زيادة حدة التوترات ويوفر منطلقا لانتهاك المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ويقوض الاستقرار ويديم العنف والنزاع. يجب أن يكون التعاون الدولي وبناء القدرات الأداتين الرئيسيتين في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. يقع على عاتقنا التزام قاطع بالصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة تلك الآفة، ونرحب مع الارتياح بالتقدم المحرز في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا سيعالج الثغرات القائمة حاليا في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها، في ظل اعتماد مؤخرا الإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها (القرار 47/78)، الذي مثَّل تحديا منذ عهد بعيد.

من الجهة الأخرى، نود أن نشدد على أنه من المهم اليوم أكثر من أي وقت مضى بناء القدرات في مواجهة المخاطر المتزايدة المرتبطة بالتكنولوجيات الناشئة، ولا سيما للدول النامية. ومن الضروري أن نعزز الآليات التي تهدف إلى التقليل إلى أدنى حد من الثغرات والاحتياجات التدريبية الموجودة حاليا بغية تمكين الدول من استحداث برامج للتدريب وبناء القدرات.

نرحب بعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، وباعتماد الوثيقة التي تتضمن التقرير المرحلي الثاني (انظر A/78/265).

وبالعودة إلى الموضوع الذي بدأت به بياني، أقول إنه من واجبنا بوصفنا أعضاء في الجمعية، ولا سيما في اللجنة الأولى، أن نمكِّن السعي حقا إلى عالم أكثر أمنا في السياق الحالي وللأجيال المقبلة، ومن هذا المنطلق علينا أن نعمل معا وبحسن نية لتحقيق ذلك الهدف الشامل.

السيد العجمي (الكويت): بالأصالة عن نفسي، ونيابة عن وفد دولة الكويت، اسمحوا لي بداية، يا سيادة الرئيس، أن أهنئكم وباقي أعضاء المكتب على انتخابكم لإدارة أعمال اللجنة الأولى، ونؤكد لكم دعم وفدي الكامل لجهودكم الرامية إلى إنجاح أعمالها لهذه الدورة، ونثق بأن خبرتكم وحكمتكم المشهود لهما سيكونان خيرَ عونٍ لكم في حسن إدارتها.

هذا ويود وفد بلدي أولا أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة بالنيابة عن المجموعة العربية، وكذلك البيان الذي أدلى به وفد جمهورية إندونيسيا الصديقة بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.2).

منذ نحو أسبوعين ما برحنا نستمع إلى البيانات التي أدلت بها الوفود مع انطلاق المناقشة العامة لأعمال اللجنة الأولى. وعلى الرغم مما ورد فيها من تباين في وجهات النظر، فإن الجميع متفق على التحديات العديدة والتغيرات الجيوسياسية التي بدأت تتفاقم مُشكّلةً تهديدا على الأمن والسلم الدوليين، حيث بتنا نشهد وتيرة مقلقة لسباق التسلح، الأمر الذي ستطول تبعاته كافة بقاع الأرض، فلا أحد بمنأى عن هذا التهديد.

تؤكد دولة الكويت موقفها الثابت حول أهمية العمل المتعدد الأطراف بوصفه الطريق الأمثل للتصدي للتحديات المتعلقة بنزع السلاح ومنع الانتشار، وتعزيز التعاون الدولي حيالهما تحت مظلة الأمم المتحدة وآليات نزع السلاح المتعددة، مؤمنين بما يحملنا جميعا على بذل الجهود لبلوغ غاياتنا المشتركة المُثلى والمتمثلة في نزع السلاح العام الكامل، نزعتنا الإنسانية في تحقيق السلام والأمن الحقيقيين، وإزالة خطر نشوب الحروب وتوفير الموارد البشرية والاقتصادية والفكرية، وغيرها من الموارد لأغراض سلمية.

لذا نرحب بأي تقدم محرز في مجال نزع سلاح. كما يقلقنا أيضا أي إخفاق في هذا الامتثال للالتزامات المتفق عليها، والتجاهل المتعمد والمستمر لمناشدات المجتمع الدولي المتكررة والداعية إلى تحقيق عالمية معاهدات واتفاقيات متعددة في هذا المجال، وفي مقدمتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإننا على يقين بأن السبيل الأوحد والمسار الأمثل لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية مجددا هو التخلص منها نهائيا.

تعبر دولة الكويت عن خيبة أملها إزاء فشل مؤتمري معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة للمرة الثانية على التوالي، وهما المؤتمران التاسع لعام 2015 والمؤتمر العاشر لعام 2020، في التوصل إلى وثيقة ختامية. وندعو من هذا المنبر كافة الدول الأعضاء إلى تضافر الجهود، وعدم تسيس المسار، والعمل الجاد والبناء على تقريب وجهات النظر حول التحديات التي نواجهها معا، سعيا إلى إيجاد حلول مشتركة تفضي بنا إلى الوصول إلى وثيقة ختامية شاملة ومتوازنة، خلال مؤتمر استعراض المعاهدة الحادي عشر القادم.

لقد رحب بلدي بانعقاد الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط الذي انعقد في عام 2019، برئاسة ناجحة ومثمرة للمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، واعتمد فيه عدد من القرارات الموضوعية والإجرائية الهامة.

هذا وقد حمل بلدي مسؤولية رئاسة الدورة الثانية للمؤتمر، والتي نجحنا من خلالها بدفع عجلته إلى الأمام من خلال اعتماد قواعد إجراءات المؤتمر، وإنشاء لجنة عمل غير رسمية معنية بمواصلة المشاورات بين الدورات الرسمية للمؤتمر، علاوة على اعتماد تقرير ختامي، الأمر الذي يعكس الأهمية الكبيرة والحقيقية التي توليها دولة الكويت لهذا الملف، والذي يتطلب تضافر الجهود الدولية، والتسامي عن الأمور الجانبية، لبلوغ إلى عالم آمن للبشرية جمعاء.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر للرئاسة الناجحة للدورة الثالثة برئاسة الجمهورية اللبنانية الشقيقة، والترحيب والتطلع إلى رئاسة دولة ليبيا الشقيقة للدورة الرابعة من المؤتمر، نحو البناء على المناقشات البناءة التي تمخضت عنها الدورات الثلاث السابقة.

لا بد لي هنا من التذكير بأن قرار إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

(NPT/CONF.1995/32 (الجزء الأول)، المرفق) كان ولا يزال جزءا لا يتجزأ من صفقة التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 1995.

نحث الدول التي تقع على عاتقها مسؤولية خاصة باعتبارها راعية لقرار 1995 وكذلك بقية دول المنطقة التي لم تشارك في هذه الدورة على إعادة النظر في موقفها هذا والمشاركة، خاصة وأن هذا المسار ثبت أنه لا يستثنى أحدا ولا يهدف إلى عزل أحد أو فرض قيود أو شروط مسبقة. كما أن الهدف المنشود لا رجعة فيه أو تنازل عنه، وسيكون تحقيق الغاية منه أهم تدابير في بناء الثقة في المنطقة وسيجنب دول المنطقة التعرض لمخاطر الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، ويساهم في تعزيز منظومة نزع السلاح ومنع الانتشار على الصعيد الدولي، وربما يسهم أيضا في تحسين وتعزيز العلاقات بين الدول وإرساء دعائم الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، فضلا عن تسهيل وتشجيع التعاون في مجال الطاقة النووية واستخداماتها للأغراض السلمية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سينشر البيان الكامل لممثل الكويت في الركن الخاص باللجنة على البوابة الإلكترونية للوفود e-deleGATE.

السيد دا كروز (أنغولا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، يشارك وفدي من سبقه من المتكلمين في تهنئتكم، وأعضاء المكتب على انتخابكم. أنكم تحظون بثقة الوفد الأنغولي ودعمه.

تؤيد أنغولا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (A/C.1/78/PV.3) وممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (A/C.1/78/PV.2).

تضطلع اللجنة الأولى بدور بالغ الأهمية في النهوض بجدول أعمال السلام والأمن الدوليين في الوقت الذي لا تزال فيه البشرية تواجه أزمات متعددة ومعقدة. إن تعددية الأطراف الفعالة مهمة جدا في معالجة الشواغل المشتركة، مثل نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي، وفقا للمبادئ والأهداف المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

تشكل الأسلحة النووية تهديدا متزايدا للبشرية والبيئة. ولذلك، ينبغي ألا تواصل الدول زيادة ترساناتها النووية أو تحسينها، لأنها تنطوي على خطر كبير على أمننا الجماعي.

تؤيد أنغولا مبدأ نزع السلاح النووي الكامل كشرط مسبق لصون السلام والأمن الدوليين. ونؤمن بأن تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية يعتمد على التزام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بمواصلة تخفيض مخزوناتها من الأسلحة النووية وتفكيكها في نهاية المطاف.

نود أن نُذكّر بأن القرار 34/70 يشدد على أهمية جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف في السعي إلى إيجاد عالم أكثر أمنا للجميع. ونؤمن إيمانا راسخا بأن نزع السلاح النووي والإزالة الكاملة للأسلحة النووية يظلان الضمانة المطلقة الوحيدة التي تكفل عدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

نشدد على أهمية مواصلة احترام الحق غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، نشدد على ضرورة مواصلة الوكالة الدولية الاضطلاع بدورها في تعزيز الحوار والتشاور بشأن الأمان النووي، وتقديم الدعم التقني والاستفادة إلى أقصى حد من العلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إن أنغولا ملتزمة التزاما قويا بالقضاء التام على الأسلحة النووية. لقد صادق بلدي على معاهدة بليندابا، التي تؤكد من جديد مركز أفريقيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية. وصادقت أنغولا أيضا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم. وكلا الصكين الدوليين أساسيان لمعالجة مسألة نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم. نرى أن تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة وإنشاء مناطق أخرى أمر بالغة الأهمية لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ندرك أن استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة حق سيادي للدول لكفالة دفاعها عن نفسها وتلبية احتياجاتها الأمنية الوطنية. ومع

ذلك، فإن الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية والذخائر، وتسريبها إلى أطراف من غير الدول، وتكديسها المفرط، ونشرها بلا ضابط في العديد من مناطق العالم، ولا سيما في أفريقيا، كانت له آثار مزعزعة للاستقرار بشكل عميق، مما أدى إلى تأجيج النزاعات وجرائم العنف والإرهاب.

ما زلنا ملتزمين بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

إن أنغولا بلد يجنح للسلام ويبني السلام ويعتنق السلام. ويكمن في صميم سياستها الدولية مبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وتعزيز السلام والأمن الدوليين. وتقديرا لذلك، عين الاتحاد الأفريقي في أيار/مايو 2022 رئيس أنغولا، فخامة جواو مانويل غونسالفيس لورنسو، نصيرا للاتحاد الأفريقي للسلام والمصالحة.

خلال المناقشة الرفيعة المستوى للجمعية العامة، أكد رئيس أنغولا من جديد التزامه الثابت بالسلام، قائلا:

”لقد سعت جمهورية أنغولا إلى الإسهام بخبرتها في مجال بناء السلام والوئام والمصالحة الوطنية في حل النزاعات في القارة الأفريقية“ (انظر A/78/PV.6، الصفحة 44).

في الختام، نحث الدول الأعضاء على التحلي بالإرادة السياسية والالتزام بمبدأ الشفافية في التعامل مع مسائل نزع السلاح والأمن الدوليين. وتحقيقا لهذه الغاية، تعرب أنغولا عن استعدادها للعمل مع اللجنة الأولى وجميع الأطراف المعنية لتنفيذ خطة نزع السلاح على الصعيد العالمي.

السيدة روموالدو (كابو فيردي) (*تكلمت بالإنكليزية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي تطلب فيها كابو فيردي الكلمة، نود أن نهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء فريقكم على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى خلال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، ونتمنى لكم النجاح في إنجاز عملكم الشاق، ونؤكد من جديد دعم كابو فيردي الكامل لكم. ونغتنم هذه الفرصة أيضا لنشكر سلفكم وفريقه على عملهم خلال الدورة السابقة.

تؤيد كابو فيردي البيانين اللذين أدلى بهما الممثل الدائم لنيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/78/PV.3) والممثل الدائم لإندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.2). ومع ذلك، نود الإدلاء ببضع كلمات بصفتنا الوطنية.

يمر العالم بوقت عصيب يسوده اضطراب شديد. إن نزع السلاح ضروري لضمان السلام والأمن الدوليين، ولكنه يعتمد أساسا على حفنة من البلدان التي تمتلك 90 في المائة من الأسلحة النووية في العالم. ونحن نشجب وندين استخدام الأسلحة التي لا تزال تتسبب في وقوع خسائر في الأرواح البشرية، ولا سيما في أرواح المدنيين.

إن كابو فيردي بلد مسالم ودولة غير حائزة للأسلحة النووية. ومع ذلك، فإنها طرف في معاهدات نزع السلاح الرئيسية، أي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة بليندابا، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، ووقعت عليها في اليوم الذي فتح فيه باب التوقيع عليها، أي 20 أيلول/سبتمبر 2017.

في إطار إدارة كابو فيردي، لسياستها الخارجية، تفوقت في تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ولا سيما تلك التي تهدف إلى ضمان السلام والأمن الدوليين وتجنب العواقب الإنسانية الكارثية التي قد تنجم عن أي استخدام للأسلحة النووية.

يجب تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وفقا للمادة 33 من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة وبالقضاء على الأسلحة النووية، حيث تلك أفضل طريقة لمنع استخدامها. فما من سبيل لضمان تحقيق السلام والأمن الدوليين إلا بنزع السلاح على نحو فعال. لذلك، فإن تصديق دول إضافية على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية في غاية الأهمية لكفالة دخولهما حيز النفاذ.

في إطار تقيد كابو فيردي الصارم بمبادئها الدستورية المتعلقة بالقانون الدولي والعلاقات الدولية، تشارك بفعالية في مساعٍ تعاونية مع

المنظمات الدولية التي هي طرف فيها، ولا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ما فتئت كابو فيردي توقع على المعاهدات الدولية ذات الأهمية القصوى في هذا المجال وتصادق عليها وتلتزم بها، وتسهم بذلك في كفالة السلام والأمن على المستويين الإقليمي والعالمي.

إن كابو فيردي، إسهاما منها في تحقيق عالمية معاهدة حظر الأسلحة النووية بغية تحقيق نزع السلاح، ما برحت تبذل الجهود لتنفيذ المادة 12 من المعاهدة. ففي نيسان/أبريل 2023، خلفت كابو فيردي أوروغواي بوصفها رئيسا لمنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، التي أنشئت في عام 1986 بموجب القرار 11/41. تتناول الوثيقة الختامية للاجتماع الوزاري الثامن، أي إعلان مونديلو، مسألة نزع السلاح في الفقرات من 19 إلى 36. وتشير أيضا إلى التزام منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي بالتخلص من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وتحث الدول الأخرى على التصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية، وتدعو أيضا إلى إنشاء مزيد من مناطق السلام والتعاون الخالية من الأسلحة النووية.

أخيرا وليس آخرا، نود أن نحيطكم علما بأن حكومة كابو فيردي تدين بشدة هجوم حماس على إسرائيل وتأسف لتصعيد النزاع، مع ما نجم عنه من خسائر فادحة في حياة البشر راح ضحيتها عدد كبير من المدنيين. نأمل أن يتسنى قريبا استعادة السلام والأمن في المنطقة من خلال المفاوضات الدبلوماسية.

السيد بيريرا سوسا (باراغواي) (*تكلم بالإسبانية*): يهنئكم وفدي على انتخابكم، سيدي الرئيس، ويتمنى لكم كل النجاح في قيادة أعمال اللجنة الأولى. كما يتقدم بالتهنئة إلى أعضاء المكتب الآخرين، ولا سيما ممثل أوروغواي الموقّر. يمكنهم التعويل على دعمنا في أعمال هذه الدورة.

يؤيد وفدي أيضا البيان الذي أدلى به ممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/C.1/78/PV.3).

إن الحالة الأمنية الدولية الراهنة تقتضي منا مواصلة العمل من أجل نزع السلاح العام الكامل. وفي هذا الصدد، تؤكد مجددا باراغواي التزامها بالأمم المتحدة وتؤيد الأغلبية العظمى من البلدان التي تريد أن يسود السلام ووقف الأعمال القتالية واحترام القانون الدولي وتوخي طريق الحوار والدبلوماسية والتفاوض. ونحن مقتنعون بأن هذه هي أفضل الأدوات لتحقيق السلام في كثير من النزاعات الدائرة في العالم.

إن نهج جمهورية باراغواي في التعامل مع الشؤون الدولية يقوم على نقطة أساسية مفادها أنه بصرف النظر عن الاختلافات المشروعة التي تميزنا يتعين علينا أن نتعاون في البحث عن مسارات مشتركة. ومن غير المقبول أن يستمر الإنفاق العسكري في الزيادة في الوقت الذي توجد فيه احتياجات كثيرة في عالم تعصف به أزمات إنسانية خطيرة تؤثر قبل كل شيء على أضعف قطاعات مجتمعاتنا، وخاصة النساء والأطفال والمسنين.

إن عودة ظهور النموذج الأمني القائم على الردع والتهديد باستخدام الأسلحة النووية أمر مثير للقلق الشديد. فما يشكل مرادفا للأمن بالنسبة للبعض يمثل العكس تماما بالنسبة للأغلبية العظمى – وهو خطر كامن يعرض أمن ورفاه الأجيال الحالية والمقبلة للخطر. والضمانة الوحيدة المتاحة لنا ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو حظرها وإزالتها تماما بطريقة شفافة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها في إطار زمني محدد بوضوح.

إن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – من خلال جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – تؤكد دعمها لمعاهدة تلاتيلولكو، ومن ثم، إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في قارة السلام. نؤمن بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ركيزة نظام نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية الذي تم تنقيحه واستكماله في إطار الهيكل الدولي لنزع السلاح بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولكننا لاحظنا على مستوى المنطقة أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ حتى الآن ونأسف لذلك. ومن هنا، نحث الدول المدرجة في المرفق 2 للمعاهدة على التصديق عليها بسرعة ليتسنى بدء نفاذها بالكامل.

ولذلك، تقدر باراغواي الجهود الإقليمية المبذولة في هذا الصدد، أي الإعلانات المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وتؤمن بأن التعايش ممكن في عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

يود وفدي أن يتناول مسألة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بجميع مظاهرها لأنها لا تزال تشكل تهديدا لاستقرار مناطق بأكملها وللأمن العالمي. إن تأثيرها المضاعف يقوض أسس مؤسساتنا ومجتمعاتنا. وإن مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأجزائها ومكوناتها، وبالطبع ذخائرها مرتبطة ارتباطا وثيقا بما سبق ذكره، ولا يمكن النظر إليها بمعزل عن هذه المعادلة. فتلك الآفة الخبيثة، التي لا تميز بين ما إذا كان الاتجار غير المشروع بالأسلحة أو تسريبها إلى جهات غير تابعة للدول أو مستخدمين غير مأذون لهم يحدثان في مناطق النزاع المسلح أو لأغراض إجرامية، لها تأثير مقلق بصفة خاصة على النساء والأطفال، وتوفر أيضا تربة خصبة لأنواع أخرى من الجرائم عبر الوطنية ذات الصلة، بينما تتسبب في زعزعة الاستقرار وتؤثر على التنمية.

لذلك، ينبغي أن تتصدر مناقشاتنا مسألة الالتزامات والواجبات المتعلقة بالذخيرة التقليدية، مع إبراز عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ عملا بالقرار 233/76 للتوصل إلى مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها، ونؤيد تقريره المرحلي السنوي. تكرر باراغواي ما ذكرته عدة بلدان في بلدان الجنوب فيما يتعلق بالحاجة إلى المساعدة والتعاون ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات والمعارف لأنه من الضروري أن تتصدى بلداننا لهذه المشكلة التي تسبب ضررا بالغا للمجتمع.

تنوه باراغواي بالعمل الذي قام به الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، وهو عمل يضطلع به منذ عام 2021. وتغتنم هذه الفرصة لإبراز جهود الوفود والتزامها. ونود بصفة خاصة أن نعرب عن بالغ تقديرنا للرئيس وللفريق العامل من وفد سنغافورة.

لم يكن الطريق إلى بلوغ هذه النقطة سهلا ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. بات من المهم جدا أن نحرز تقدما في بناء آليات تسهم في التنفيذ الكامل والفعال لنتائج المبادرات الأخرى التي سبقت الفريق العامل الحالي، بحيث تكون في الواقع أساسا لعملنا الحالي. فتلك المبادرات، التي كانت بمثابة جسر، عملية المنحى، وتبني الثقة والقدرات التي تمس حاجة بلداننا إليها.

وبالمثل، يشجع بلدي استخدام الفضاء الإلكتروني في الأغراض السلمية حصرا. وفي هذا الصدد، يقر بأن القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ينطبق على الفضاء الإلكتروني، وبالتالي يرفض أي هجمات سيبرانية بغض النظر عن مصدرها، ولا سيما عندما تتعرض البنية التحتية الحيوية للخطر. وفي الوقت نفسه، يعرب بلدي عن قلقه إزاء احتمال حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ويأخذ في الحسبان أنه قد يصبح عاملا مزعزعا لاستقرار العلاقات الدولية، مما يزيد من مخاطر المواجهات العسكرية ويؤثر سلبا على عمليات استكشاف الفضاء للأغراض السلمية.

تدين باراغواي استخدام أي أسلحة لها آثار عشوائية، والتقدم العلمي والتجاري في مجال الذكاء الاصطناعي، واستخدام التكنولوجيا لاستحداث أسلحة جديدة.

إننا نعيش في أوقات تتطلب التزامات سياسية محددة، وليس مواقف عامة. وشعوبنا تتوقع منا حلولا. فلنأمل أن نكون على مستوى هذه الفترة الاستثنائية في تاريخنا. يمكن للجنة الأولى أن تعول على التزام باراغواي الراسخ بتحقيق تلك الغاية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة كاتشيا (*تكلم بالإنكليزية*): يهنئكم وفد بلدي، سيدي الرئيس، على انتخابكم ويود أن يؤكد لكم دعمه الكامل خلال هذه الدورة.

بينما يشهد العالم حربا عالمية ثالثة تخاض بصورة مجزأة ومع عودة خطر الحرب النووية، يشعر العالم مرة أخرى بالخوف والقلق.

لقد حذرنا البابا فرانسيس من أننا لا يمكن أن نستسلم لهذا السيناريو. وفي ظل خفوت الأمل هذا، نحتاج إلى جرأة الإقدام على السلام، التي تتجاوز الواقعية الجامدة والاعتبارات الحزبية والنهج الاستراتيجية الضيقة التي فشلت في جعل السلام حقيقة واقعة.

إن تحقيق السلام يتطلب من المجتمع الدولي أن ينبذ نهائيا الحرب كأداة من أدوات الحكم. وبدلا من ذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل بلا كلل لتعزيز سلام عادل – سلام مستقر ودائم، لا يقوم على توازن الردع الهش، بل على الأخوة التي توحدنا.

أولا وقبل كل شيء، إن نبذ مفهوم الردع يعني القضاء على الأسلحة النووية، التي لا تقدم سوى وهم السلام. ورغم أن هذا الوهم قد حافظ على جاذبيته الدائمة، فمن المهم التذكير بأن الاستخدام الواسع النطاق للأسلحة النووية، بما يترتب عليه من عواقب إنسانية وبيئية كارثية، لا يمكن أن يجلب للبشرية سوى السلام المخيف الذي يحمل الموت.

إن تجنب هذا الدمار يتطلب أساسا جديدا للبنية التحتية للأمن العالمي. وفي هذا السياق، توفر معاهدة حظر الأسلحة النووية طريقا للمضي قدما من أجل بناء إطار أمني جديد يجعل كرامة الإنسان محورا له ويدعم مبدأ المساواة في السيادة بين الدول.

وفي مواجهة الجمود المؤسف في عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تعطي معاهدة حظر الأسلحة النووية الأمل للجميع في أن التقدم نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية لا يزال من الممكن تحقيقه. وفي ضوء هذه الحقيقة، يدعو وفد بلدي جميع الدول إلى الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية والتخلي إلى الأبد عن استخدام الطاقة الذرية لأغراض الحرب.

لا يمكن تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية إلا على أساس ثقة تدعمها وتعزّزها تدابير التحقق. وفي هذا الصدد، يشيد الكرسي الرسولي بأعمال التحقق التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ويعرب عن أمله في أن يتخذ الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية خطوات مجدية نحو إرساء أساس لتدابير التحقق من إزالة الأسلحة النووية.

إن التحرك نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية لا يستلزم إعادة النظر في المذاهب الأمنية وتدابير التحقق الملائمة فحسب، بل يتطلب أيضا تقديم المساعدة للذين عانوا بسبب استحداث الأسلحة النووية وإنتاجها وتجريبها، فضلا عن إصلاح البيئات التي لوثتها تلك الأنشطة. وفي هذا الصدد، ينظر الكرسي الرسولي باستحسان إلى مشروع القرار الذي شاركت في تقديمه كازاخستان وكيريباس، الذي يهدف إلى معالجة تركة الأسلحة النووية (A/C.1/78/L.52). ويحدو وفد بلدي أمل صادق في أن تشارك جميع الدول – ولا سيما تلك التي تعتمد على الردع النووي – مشاركة بنّاءة في جبر المظالم الناجمة عن الأسلحة النووية.

إن بناء إطار عمل جديد للسلام العالمي يتطلب أيضا تصدي المجتمع الدولي للتكنولوجيات الجديدة والناشئة. ويعني هذا في المقام الأول كفالة ألا تبقى الأسلحة الفتاكة إلا في أيدي البشر، حيث إنهم وحدهم قادرون، بما لديهم من ضمير فردي، على كفالة أن يظل استخدام هذه الأدوات متوافقا مع القانون الدولي الإنساني. إن تزويد الآلات بالقدرة على التشويه والقتل آليا ليس مشكوكا فيه من الناحية القانونية فحسب، بل إنه شائن من الناحية الأخلاقية أيضا. وفي هذا الصدد، يرحب الكرسي الرسولي بتوصية الأمين العام الداعية إلى إبرام الدول صكا ملزما قانونا بحلول عام 2026 لحظر منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل.

ثانيا، يجب أن تكفل الدول أن يظل استخدام التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج التي تنطوي على إمكانية التدمير الشامل والعشوائي موجها للأغراض السلمية وحدها. إنه أمر ملح جدا نظرا للتطورات الجديدة في مجال التكنولوجيا الحيوية. ونظرا للطابع المعقّد لهذه المهمة، فما هو موضع ترحيب كبير أن المؤتمر التاسع لاستعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية قد وافق على إنشاء فريق عامل تناط به

ولاية معالجة شؤون التعاون والمساعدة الدوليين والتطورات العلمية وعمليات التحقق. فمن شأن معالجة هذه المسائل على النحو المناسب تعزيز دور العلوم البيولوجية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع بناء الثقة المتبادلة بين الدول.

ثالثا، يتعين على المجتمع الدولي أن يتجنب التجزؤ في إدارة التحديات الأمنية التي ينطوي عليها الفضاء الإلكتروني. تواجه اللجنة الأولى خطر إنشاء مؤسسات مكررة بعد أن اعتمدت قرارين بالتصويت بشأن هذا الموضوع خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة (القراران 36/77 و 37/77). وستقوض المنتديات المتنافسة الجهود الرامية إلى تنظيم الفضاء الإلكتروني، مع فرض ضغوط على الوفود الصغيرة. ومن هذا المنطلق، يدعو وفد بلدي إلى تجديد العزم على العودة إلى توافق الآراء بشأن هذا الموضوع.

لئن كانت التكنولوجيات الناشئة تضعنا أمام تهديدات جديدة ومحتملة، لا تزال الأسلحة التقليدية تصيب وتقتل مئات الآلاف من إخواننا وأخواتنا في جميع أنحاء العالم. ما فتئ الإنفاق على الأسلحة يتزايد حتى بلغ مستويات جديدة تبعث على القلق، مما يزيد من احتمالات تصاعد حدة النزاعات ويحرم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من أموال تشتد الحاجة إليها. وفي ضوء ذلك، يدعو الكرسي الرسولي جميع الدول إلى إعادة النظر في أولوياتها للإنفاق من أجل تعزيز ثقافة السلام والحياة بدلا من ثقافة الحرب والموت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين ذات المركز المراقب.

السيد كسابري (فلسطين): السيد الرئيس، في البداية أود تهنئتكم وبقية أعضاء مكتبكم لتسلمكم رئاسة اللجنة الأولى لهذا لعام. وأؤكد لكم التزام وفد فلسطين الكامل من أجل إنجاح أعمال هذه اللجنة.

كما أود أن أضم صوت دولة فلسطين لما جاء في بيان المجموعة العربية وبيان حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.2).

تشدد دولة فلسطين على أن الالتزام التام بأسس ميثاق الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي بما في ذلك القانون الدولي الإنساني هو أساس الاستقرار والأمن لهذا العالم. وعليه، نعيد التأكيد أن امتلاك أسلحة الدمار الشامل واستعمالها والتهديد باستعمالها تحت أي ظرف يشكل خرقا صارخا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤمن دولة فلسطين بأن الحل الوحيد لإزالة الخطر والتهديد الناجم عن أسلحة الدمار الشامل وخصوصا الأسلحة النووية هو إزالتها بشكل كامل. ونؤكد من جديد أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل المسؤولية كاملة عن أمننا الجماعي، وعليها الالتزام بإزالة جميع الأسلحة النووية لديها وبدون شروط.

كما نجدد التأكيد على قناعتنا الراسخة بأهمية العمل المتعدد الأطراف ودوره في تقدم مسيرة منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار. لذا، فإننا ننظر بعين القلق إلى فشل المؤتمر الأخير للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وعدم اعتماد وثيقة ختامية له. ولكننا بالرغم من ذلك نود أن نرسل برقية أمل وتفاؤل للعالم أجمع مؤكدين بأن الفرصة لا زالت متاحة من أجل إحداث التقدم المطلوب عبر تكثيف الجهود والعمل بشفافية وبحسن نية من أجل إنجاح الدورة الحالية لمؤتمر استعراض المعاهدة.

نؤكد التزام دولة فلسطين بالعمل على الصعيدين الإقليمي والدولي لتعزيز مساعي نزع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، نجدد تأكيدنا على أهمية إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وعلى مساهمتها في تعزيز منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار. وعليه، فإنه من الضروري دعم كافة الجهود المبذولة لإنشاء المناطق الخالية، لا سيما منطقة الشرق الأوسط، التي لا زلنا نعمل جاهدين لإقامتها بالتوافق مع جميع دول المنطقة بالرغم من إصرار إسرائيل على عدم حضور المؤتمر الذي يشكل إطارا يسمح بمشاركة جميع الأطراف ويتخذ قراراته بتوافق الآراء.

ولكن اختارت إسرائيل كعادتها تحدي إرادة المجتمع الدولي عبر مواصلة خرقها الممنهج للقرارات الدولية ذات الصلة وللأعراف والقواعد التي ترسيها، بالإضافة إلى رفضها القاطع لإخضاع منشآتها

النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية رغم كل المطالبات وقرارات الأمم المتحدة في هذا الصدد.

وفي هذا السياق، نعرب عن ترحيبنا مجددا بانعقاد الدورات الثلاث للمؤتمر الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط برئاسة كل من المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الكويت والجمهورية اللبنانية. كما نعتد بكل النتائج التي تمخضت عنها تلك الدورات، بما في ذلك الفريق العامل وقواعد الإجراءات بالإضافة إلى التقارير النهائية المنبثقة عنها. ونرحب أيضا بالرئاسة الليبية للدورة الرابعة للمؤتمر المزمع عقده هذا العام في تشرين الثاني/نوفمبر القادم، متمنين لدولة ليبيا الشقيقة كل التوفيق ومؤكدين دعمنا الكامل لإنجاح المؤتمر.

قامت دولة فلسطين بالانخراط في كافة الجهود الرامية إلى التخلص من أسلحة الدمار الشامل ليس فقط عبر التوقيع على الاتفاقيات ذات الصلة مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتي تعد حجر الأساس لمنظومة نزع السلاح، بل وأسهمنا في صياغة معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي ندعو كافة الأطراف التي لم توقع عليها إلى السعي الفوري للانضمام إليها وتحقيق عالميتها لما تشكله هذه المعاهدة من رافعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة، واعتبارها مكملة لها. وبهذه المناسبة أيضا نرحب بانعقاد الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية المزمع عقده نهاية شهر تشرين/نوفمبر القادم. وندعو كافة الدول، سواء بصفتها عضوا في الاجتماع أو مراقبا، إلى السعي للمشاركة البناءة والفاعلة في أعمال هذا الاجتماع المهم.

ومن جهة أخرى نرحب بتصويت المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبأغلبية ساحقة على مشروع القرار التي تقدمت به جمهورية مصر العربية مشكورة، نيابة عن دولة فلسطين، لاعتماد تسمية دولة فلسطين بصورة رسمية في الوكالة ومنحها المزيد من الامتيازات والحقوق المهمة، وذلك ضمن أعمال الدورة السابعة والستين للمؤتمر، الأمر الذي من شأنه زيادة التعاون والتنسيق بين الوكالة ودولة فلسطين.

بالرغم من كل ما تشكله أسلحة الدمار الشامل من تهديد وجودي للبشرية بأكملها، يجب ألا ننسى التهديد الذي لا زالت تشكله الأسلحة التقليدية وخصوصا عندما تستخدمها دول وأطراف تعتبر القانون والمعاهدات الدولية مجرد حبر على ورق. وفي هذا الصدد، تدعو دولة فلسطين إلى تضافر الجهود من أجل التوصل إلى آليات رقابة وتتبع لاستخدامات الأسلحة التقليدية، أينما وجدت، بالإضافة إلى إيجاد آليات فعالة ورادعة تمنع تصديرها لدول ووجهات تستخدمها لارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تماما كما تفعل دولة الاحتلال الإسرائيلي وجيشها في هذه اللحظات.

ومن جهة أخرى، أكرر موقف دولة فلسطين فيما يتعلق بأنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل، حيث نرى أنه من الضروري أن تخضع جميع الأسلحة لسيطرة بشرية حقيقية. وفي هذا الصدد، يجب حظر منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل التي لا يمكن السيطرة عليها بشكل مجدٍ حظرا تاما. وعلاوة على ذلك، فإن جميع الأنظمة المصممة أو المستخدمة لاستهداف البشر غير مقبولة على الإطلاق من الناحية القانونية والأخلاقية، ويجب منعها والتخلص منها. كما ينبغي العمل على تنظيم جميع أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل المتبقية. وكما دعا الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ندائهما المشترك في الأسبوع الماضي، يجب على الدول أن تبدأ على وجه السرعة مفاوضات للتوصل إلى صك ملزم قانونا لوضع حظر وقيود واضحة على منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

وأما ما يخص الفضاء الخارجي، فمن الأهمية عدم تخطي حصرية الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، والعمل من أجل فهم مشترك للسلوك المسؤول في هذا المجال. كما نود أن نؤكد أن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي هو أمر لا يمكن التغاضي عنه، ومسؤولية منعه يجب أن تكون ضمن أولويات كافة الدول الأطراف. وعليه، فإن دولة فلسطين تدعم كافة الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى صك قانوني وملزم من شأنه منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي واقتصاره على الاستخدامات السلمية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقِب عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

السيد جيزيل (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن امتنانها لإتاحة هذه الفرصة لها لمخاطبة اللجنة الأولى.

في وقت سابق من هذا العام، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة خطة جديدة للسلام، تبدأ بتقييم واقعي للحالة الأمنية العالمية التي نواجهها حاليا. وفي سياق عملنا في جميع أنحاء العالم، نشهد بأنفسنا أن التطورات التي أبرزتها وثيقة السياسة هذه تؤدي إلى تفاقم معاناة ضحايا النزاعات المسلحة جراء تزايد مخاطر استخدام الأسلحة النووية، والتبعات الوخيمة الناجمة عن الحرب في المدن، بما في ذلك استخدام الأسلحة المتفجرة الثقيلة، والعواقب الإنسانية للألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية، وعمليات نقل الأسلحة والذخائر غير الخاضعة للرقابة الملائمة، ودور التكنولوجيات المتقدمة في الحرب.

إن الأسلحة النووية تتعارض مع المسلَّمات الأساسية للقانون الدولي الإنساني. فالأسلحة القادرة على نشر الإشعاع عبر الحدود وعبر الأجيال، والتسبب في إصابات مروعة وأمراض لا يمكن علاجها، وتسميم البيئة لعقود أو قرون مقبلة، تتنافى أساسا مع مبدآي التمييز والتناسب، وقبل كل شيء، مبادئ الإنسانية.

وبالنظر إلى العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية، فمن المشكوك فيه جدا استخدامها استخداما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني. إن أي استخدام للأسلحة النووية والتهديد باستخدامها أمر تأباه مبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير الجمعي.

نشهد اليوم تطورات مثيرة للقلق. فبعد مرور أكثر من 50 عاما على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بلغ خطر استخدام الأسلحة النووية أعلى مستوياته منذ أحلك لحظات الحرب الباردة. ثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير للحد من المخاطر النووية ولإحراز تقدم ملموس نحو نزع السلاح النووي. ندعو جميع الدول إلى إثبات التزامها بإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية بالانضمام من دون تأخير إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية وجميع معاهدات نزع السلاح النووي الأخرى.

إن استحداث منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل واستخدامها بلا قيود ينطوي على مخاطر إنسانية وأخلاقية وقانونية غير مقبولة يجب التصدي لها اليوم. ولهذا السبب، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر الأسبوع الماضي نداء مشتركا دعا فيه القادة السياسيين إلى الإسراع في وضع قانون دولي جديد ينص على محظورات وقيود محددة على منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل. والواقع أن السيطرة البشرية فيما يتعلق باستخدام القوة وآثار الأسلحة أمر يقتضيه القانون الدولي الإنساني، وكما يؤكد نداؤنا المشترك، فإن استهداف البشر بالآلات الذاتية التشغيل خط أخلاقي يجب ألا نتجاوزه.

تتطلع دوائر الصناعة والجيوش وعامة الناس بشكل متزايد إلى تحلي حكوماتها بروح القيادة وإتاحة الوضوح. وفي هذا العام، شجعنا تنامي الزخم بين الدول، الذي تجاوز مجرد التذكير بالأطر القانونية القائمة إلى الاتجاه نحو التفاوض على صك ملزم قانونا، يضع خطوطا حمراء واضحة ومحددة ويحظر الأسلحة ذاتية التشغيل ويبين كيفية فرض قيود على استعمال الأسلحة الأخرى.

لقد أظهرت النزاعات المسلحة الحالية الأهمية المتزايدة للمخاطر السيبرانية والتهديدات الرقمية الأخرى. ثمة حاجة ملحة إلى تبادل الآراء فيما بين الدول على نحو مُركَّز بشأن القيود التي يفرضها القانون الدولي الإنساني على تلك العمليات. والواقع أن قواعد القانون الدولي الإنساني الراسخة لن تحقق غرضها إلا إذا طُبقت بطرق تكفل توفير الحماية الملائمة للمدنيين والبنية التحتية المدنية والبيانات المدنية في مجتمعاتنا التي تزداد فيها الرقمنة.

ومن المسائل الأخرى التي تثير قلقنا تزايد ضلوع المدنيين – قراصنة ومجموعات قراصنة وشركات وأفراد – في العمليات الرقمية أثناء النزاعات المسلحة. وفي هذا الصدد، يسرني أن أعلن أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ستصدر الأسبوع المقبل مجموعة من أربعة مبادئ توجيهية و 25 توصية لحماية المدنيين من التهديدات الرقمية أثناء النزاعات المسلحة.

إن المناقشات التي دارت في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ

تضبط أنماط السلوك المسؤول كشفت عن القلق المتزايد إزاء استمرار عسكرة الفضاء الخارجي واحتمال تسليحه. وإزاء هذه الخلفية، لا أبالغ مهما أعدت التأكيد على أهمية انطباق القانون الدولي ذي الصلة على الفضاء الخارجي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدات الفضاء الخارجي والقانون الدولي الإنساني وقانون الحياد. يوفر القانون الدولي الإنساني بصفة خاصة الحماية للسكان المدنيين على كوكب الأرض من تبعات الأعمال العدائية المرتكبة في الفضاء. ويجب أن يستند وضع أي قواعد أو معايير طوعية جديدة إلى القانون الساري.

في عام 2023، ازداد استخدام الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية بشكل مثير للقلق وارتفع عدد الإصابات بشكل كبير. تلك الأسلحة تقتل وتشوه بشكل عشوائي وتواصل التسبب في معاناة واسعة النطاق بعد انتهاء النزاعات بفترة طويلة. يجب إدانة أي استخدام لهذه الأسلحة، في أي مكان ومن جانب أي جهة كانت. وللحيلولة دون وقوع المزيد من الضحايا، نحث جميع أطراف النزاعات المسلحة على الكف فورا عن استخدام هذه الأسلحة.

يجب أن تبذل الدول قدرا أكبر من العناية الواجبة في تقييم المخاطر التي تشكلها الأسلحة، وأن تنفذ تدابير قوية وعملية في الوقت المناسب، والتي يمكن أن تخفف من حدة مخاطر الانتهاكات بشكل واقعي.

لا يزال استخدام الأسلحة المتفجرة الثقيلة في المناطق المأهولة بالسكان سببا رئيسيا للضرر الذي يلحق بالمدنيين في النزاعات المسلحة. وغالبا ما تكون الوفاة والإصابة والعجز والصدمات النفسية النتيجة المباشرة لهذا الاختيار المميت. وتتضرر المنازل والمستشفيات والمدارس والبنية التحتية الحيوية أو تدمر على نحو لا يمكن إصلاحه، فتتحول أحياء بأكملها إلى أنقاض.

وإزاء هذه الخلفية القاتمة، شهد العام الماضي اعتماد الإعلان السياسي التاريخي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان. نشجع جميع الدول على تأييد الإعلان وتنفيذه بدقة ونتطلع إلى المؤتمر الأول المقرر عقده في أوسلو في نيسان/أبريل 2024.

في الختام، تؤمن اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأن القيم الإنسانية المشتركة والقانون الدولي الإنساني، إلى جانب إعطاء الأولوية لنزع السلاح، يوفر الأساس لاتخاذ الدول الإجراءات اللازمة وتصديها للتحديات التي أبرزتها الخطة الجديدة للسلام. إن السياق الأمني المتدهور هو السبب تحديدا في وضع نظام متعدد الأطراف لنزع السلاح. ويجب على المجتمع الدولي أن يستعيد رؤية نزع السلاح بوصفها طريقا بالغ الأهمية نحو تحقيق السلام والأمن على نحو مستدام. ونحن على استعداد لمواصلة مساعدة اللجنة الأولى في جهودها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية.

السيد عبد العزيز (جامعة الدول العربية): اسمحوا لي أن أهنئكم، السيد الرئيس، وأعضاء المكتب على توليكم رئاسة أعمال اللجنة الأولى لهذه الدورة، وأن أؤيد ما ورد في بيان الأردن، نيابة عن المجموعة العربية (انظر A/C.1/78/PV.2).

تنعقد لجنتنا اليوم في ظل تحديات ومخاطر كبرى ووضع دولي معقد واستقطاب جيوسياسي متصاعد يقترن بتزايد في وتيرة انتقال الأسلحة التقليدية المدمرة بين الدول، وتزايد في الدور الذي يلعبه التناقض بين العقائد العسكرية للدول النووية، شرقا وغربا وبين الأحلاف العسكرية والاستراتيجية والاقتصادية، التي يوسع كل طرف من حدودها بهدف ردع الطرف الآخر، وعلى نحو يشمل إعادة تموضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ويتزامن كل ذلك، للأسف، مع الفشل الذريع في تنفيذ كافة التزامات نزع السلاح النووي على نحو أصبح يهدد مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بعد فشل كافة جهود التوصل إلى عالميتها كإطار لتنفيذ الالتزامات المتبادلة بين الدول غير النووية، التي ما زالت تحترمها وتلتزم بها والدول النووية التي تضرب بالتزاماتها عرض الحائط، وتزيد من حدة المواجهة فيما بينها، على نحو أصبح يحد من قدرة الإطار الدولي المتعدد الأطراف في الأمم المتحدة على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، خاصة مع

الترابط القائم بين حيازة الأسلحة النووية من جهة والعضوية الدائمة المحدودة في مجلس الأمن من جهة أخرى.

مما لا شك فيه أن سعي البعض إلى فرض تغييرات في التوازنات الاستراتيجية للقوة ومقاومة البعض الآخر لفرض هذه التغييرات، قد قاد إلى حالة من الاحتقان الدولي البالغ، ورفع من حدة التوتر إلى درجة غير مسبوقة، وقاد جنبا إلى جنب مع اعتبارات أخرى إلى قيام أعمال عسكرية وإلى احتلال لأراضي الغير بالقوة، وإلى تحريك لحاملات الطائرات والأسلحة النووية والأسلحة التقليدية الثقيلة والمتقدمة عبر الحدود والقارات دعما لطرف أو آخر من أطراف النزاع. وتزامن ذلك مع تطبيق معايير سياسية مزدوجة للأسف بدعم دولة محتلة حديثا بالأسلحة المتطورة للدفاع عن نفسها، وغض الطرف عن الاعتداءات الغاشمة مرة تلو أخرى على شعب آخر محتل منذ سبعين عاما وعن حقوقه غير القابلة للتصرف بالقوة العسكرية ذاتها.

وكل هذه التطورات تلحق أضرارا بالغة بجهود نزع السلاح وبنظامنا الدولي المتعدد الأطراف، وبقدرته على إقرار السلم والأمن الدوليين وبالأمم المتحدة كلها، فضلا عن تأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، التي تجاوزت الحدود الجغرافية للمواجهات لتؤثر على مناطق أخرى عديدة وعلى شعوب أغلبها دول نامية لا علاقة لها بهذه المواجهة. من هنا، فإن جامعة الدول العربية تدعو إلى استخدام اللجنة الأولى لمداولاتها وقراراتها وآلياتها للسعي إلى تخفيف حدة التوتر القائم، خاصة بين الدول النووية الكبرى والتحالفات العسكرية المختلفة.

عملت جامعة الدول العربية دوما على التوصل إلى نزع السلاح الكامل الشامل بما فيها الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى، إلا أن تنصل الدول النووية من مجرد وضع أي أطر زمنية محددة لتنفيذ الالتزامات الدولية التي وافقت عليها طواعية في الوثائق (NPT/CONF.1995/32 Part I) والمؤتمرات المتعاقبة لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام 1995 ومنها القرار الوحيد حول الشرق الأوسط، وفي عام 2000، وفي عام 2010 الذي قرر أيضا في خطة العمل الرابعة عقد مؤتمر دولي في إطار المعاهدة للشروع في إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط منذ عام 2012. إلا أن جميع هذه الالتزامات لم يتم تنفيذها للأسف نتيجة غياب الإرادة السياسية اللازمة لدى الدول النووية، ونتيجة غياب أي إطار تنظيمي لمتابعة تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه حتى الآن.

ورغم أن فشل المؤتمرين التاسع والعاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في التوصل إلى وثيقة ختامية قد دفع بالدول العربية إلى عقد المؤتمر المتفق على عقده بموجب المعاهدة في الأمم المتحدة للتفاوض على إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية تحت رعاية الأمم المتحدة، وأن هذا المؤتمر الأممي قد عقد ثلاثة دورات ناجحة تحت رئاسة الأردن والكويت ولبنان؛ فإن غياب إسرائيل، الدولة الوحيدة بالمنطقة التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولم تُخضع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالتزامن مع غياب دول رئيسية من الدول النووية المودع لديها المعاهدة، والتي اقترحت وتبنت قرار مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 1995 ووافقت على خطة العمل الرابعة بالوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2010، متضمنة عقد المؤتمر، لم ولن يقلل من تصميم جامعة الدول العربية والدول الأعضاء فيها على إنجاح المفاوضات في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية.

ولم ولن يحد ذلك من عزيمتها على الاحتفاظ بموضوع إنشاء هذه المنطقة الخالية على أجندة كافة المؤتمرات القائمة والمقبلة ل استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعلى أجندة الأمم المتحدة أيضا في نفس الوقت. وستظل الدول العربية تتقدم للجنة الأولى أيضا بقراراتها السنوية حول إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وحول خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، وتتطلع لدعم كافة الدول لها سعيا إلى تحقيق هدفنا النهائي المتمثل في إنشاء المنطقة الخالية، وتحقيق عالمية المعاهدة في الشرق الأوسط.

وفي نفس الوقت، تشدد جامعة الدول العربية على أهمية تفعيل برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والقضاء عليه، وتؤيد بيان المجموعة العربية في كافة تفصيلات هذا الموضوع.

كما تؤكد على أهمية تعزيز التعاون الدولي في مجال الأمن السيبراني سعيا منها إلى تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف اللذين يتغذيان على تدفق الأسلحة التقليدية إلى الجماعات الإرهابية والمتطرفة. وترحب بما تضطلع به مجموعة العمل المنشأة في هذا الصدد. وتشدد على أن الفضاء الخارجي يجب ألا يتحول إلى مسرح لسباق للتسلح، وضرورة الحيلولة دون إطلاق هذا السباق وتطوير تقنيات الأسلحة.

ختاما، فإني أجدد التزام جامعة الدول العربية والدول الأعضاء فيها بإنجاح أعمال اللجنة الأولى في هذه الدورة.

السيد دوميكو (البرازيل) (*تكلم بالإسبانية*): سأقرأ، بصفتي المنسق، بيان السفير فلافيو روبرتو بونزانيني، الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نظرا لعدم تمكنه من حضور جلسة اليوم.

”قبل أن أبدأ ملاحظاتي، سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن خالص تهانئي على انتخابكم مؤخرا لرئاسة اللجنة الأولى. يمكنكم، سيدي، التعوّيل على الدعم الكامل لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في جميع الأنشطة. وأود أيضا أن أتقدم بأحر تحياتي إلى أعضاء المكتب والأمانة العامة.

”لقد أبرزت الوفود التي تكلمت قبلي السياق الدولي المعقد الذي تجري فيه أعمال اللجنة الأولى، سياق إلى جانب كونه معقدا تنتشر فيه الضغائن وانعدام الثقة نتيجة غياب الحوار والاهتمام بإيجاد حلول دائمة تقوم على الحلول التوفيقية. يبدو أننا عدنا إلى السنوات التي كان ينظر فيها إلى جميع المبادرات من منظور المحصلة الصفرية، وهو أمر متناقض في منتدى متعدد الأطراف بامتياز، الأمم المتحدة.

”لذلك أود أن أذكر بأن المادتين 1 و 2 من ميثاق الأمم المتحدة قد حددتا مقاصد المنظمة ومبادئها، ومن بينها ‘حفظ السلم والأمن الدولي، ...[والتذرّع] بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية ....‘، فضلا عن التزام الدول بـ ’الامتناع عن ... التهديد باستعمال القوة أو استخدامها... على أي وجه ... لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة‘، بما في ذلك التهديد باستخدام الأسلحة النووية.

”إن الدول الأطراف في المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، مثل معاهدة تلاتيلولكو، لم تكن مخلصة طيلة أكثر من خمسة عقود لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه فحسب، بل أيضا للقاعدة التي تحظر الأسلحة النووية، والتي تتجسد بوضوح في كل منطقة منزوعة السلاح النووي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبلدان جنوب المحيط الهادئ، في جنوب شرق آسيا، وأفريقيا، ووسط آسيا.

”وعلاوة على ذلك، فإن الدول التي تتألف منها هذه المناطق، إدراكا منها بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية ليست غاية في حد ذاتها، لم تفقد شيئا من روح المبادرة عندما يتعلق الأمر بتدوين القانون الدولي وتطويره من خلال الدبلوماسية المتعددة الأطراف، اقتناعا منها بأن ذلك هو السبيل الوحيد لحل النزاعات.

”في 26 أيلول/سبتمبر الماضي، احتفل المجتمع الدولي باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ومثلما فعلت منذ أن أقرت الجمعية العامة هذا الاحتفال في عام 2013، أصدرت الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي البالغ عددها 33 دولة بيانا مشتركا حدد أولوياتها وشواغلها فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك المطالبة

بعدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى تحت أي ظرف من الظروف ومن جانب أي طرف، معلنة أنه لا يمكن كفالة تحقيق ذلك إلا من خلال حظر جميع الأسلحة النووية وإزالتها على نحو كامل وشفاف ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

”يتضمن البيان المشترك أيضا دعوة موجهة إلى الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وروسيا لمواصلة استخدام الآلية التي أنشئت هذا العام للحوار مع الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمعالجة مسألة إعلاناتها التفسيرية لبروتوكولات معاهدة تلاتيلولكو. وأنا واثق من أن الحوار الذي بدأ هذا العام مع الدول الأربع الحائزة للأسلحة النووية، من خلال هذه الآلية، يمكن أن يؤدي إلى إحراز تقدم كبير نحو التوصل إلى حل دائم ومقبول من الأطراف بحيث يسهم في توفير ضمانات أمنية كاملة لا لبس فيها لدول المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. في هذا السياق، تتطلع الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى مواصلة العمل بنشاط وبشكل بنّاء مع بعضها بعضا في المنتديات المتعددة الأطراف المخصصة لنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية.

”وبناء على ذلك، أود أن أشير في ختام بياني إلى مبادرة ستقدم إلى اللجنة الأولى قد تفاوضت عليها الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وروجت لها. أشير إلى مشروع القرار المعنون ’إجراء دراسة شاملة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية من جميع جوانبها‘. وأنا على يقين من أن هذه المبادرة التي تروج لها دول منطقتنا من شأنها أن تسهم في التنفيذ الكامل لمبادئ وأهداف المعاهدات القائمة المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وفي إنشاء مناطق أخرى في المناطق التي لا توجد فيها، وفي تعزيز المعايير التي ترسيها بصفة عامة“.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت حق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على خمس دقائق للبيان الأول وثلاث دقائق للبيان الثاني.

السيد غوربانبور نجف آبادي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): ردا على بيان أدلى به خلال المناقشة العامة وفد معين من الشرق الأوسط، تناول إيران من خلال عدسة مُسيسة بشدة، حيث كان من الواضح أنه تجنب أي ذكر للجهة الحقيقية التي تنشر الأسلحة النووية في المنطقة، نود أن نشدد على أنه ليس من ممارستنا المعتادة أن نعطي تلك التعليقات قيمة بالرد عليها ردا مباشرا. ومع ذلك، نأمل بصدق أن يتمكن ذلك الوفد المحترم من إظهار التزامه بالمعايير الأساسية للاحتراف المهني الواجب اتباعها في المنتديات المتعددة الأطراف.

وفي هذا السياق، سيكون من المفيد له أن يضع في حسبانه مقتضيات حسن الجوار واحترام الحقوق الأساسية للدول الأعضاء في المجتمع الدولي ذات السيادة في اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها القومي ومصالحها الوطنية، بما في ذلك جمهورية إيران الإسلامية. وفضلا عن ذلك، نشجعه على النظر بعناية في بياناته عند مخاطبة اللجنة الأولى والامتناع عن الإدلاء ببيانات تتنافى مع مبدأ حسن الجوار والمعايير والقواعد والمبادئ الراسخة التي تحكم المجتمع الدولي.

السيدة معيان (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): أجد لزاما عليّ أن أرد على بيان أشار إلى بلدي في وقت سابق اليوم.

نجتمع جميعا نحن، ممثلي الدول من جميع أنحاء العالم، في قاعة المؤتمر هذه لتعزيز المعاهدات الدولية المتعلقة بعدم الانتشار وتحديد الأسلحة والسلام والأمن. واليوم، يتعين على كل واحد منا في هذه القاعة أن يسأل نفسه: ماذا تعني هذه المعاهدات وما القيم التي تجسدها؟

يجلس معنا هنا ممثلو دول تبتغي تكديس الأسلحة الكيميائية بينما تروج بلدانهم بقوة لمعاهدة تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ماذا تعني

هذه المعاهدات عندما توقع عليها دول لا تعني لها الكلمات الواردة فيها شيئا البتة؟

إننا نؤمن بأن الكلمات مهمة. في العقيدة اليهودية، نؤمن بأن العالم خلق بكلمات:

قال الرب "لِيَكُنْ نُورٌ، فَكَانَ نُورٌ."

إن الكلمة مهمة. لقد كانت مهمة عندما دعا زعيم حركة حماس الإرهابية، خالد مشعل، في وقت سابق اليوم، كل العلماء الذين يدرِّسون الجهاد وجميع من يتولون تعليمه ومن يتعلمونه إلى الخروج يوم الجمعة وتطبيق النظريات.

تتجلى أهمية الكلمات عندما لا يستطيع ممثلو مختلف البلدان في هذه القاعة إدراك ضرورة إدانة منظمة حماس الإرهابية لأخذها ما يقرب من 200رهينة لاستخدامهم دروعا بشرية. إنهم غير قادرين على حمل أنفسهم على إظهار أي نوع من التعاطف مع ضحايا الفظائع التي لا يمكن تصورها والتي أودت بحياة 200 1من الرجال والنساء والأطفال.

هناك قول مأثور باللغة العربية، وهو

(تكلمت بالعربية)

"فاقد الشيء لا يعطيه."

(تكلمت بالإنكليزية)

فأي معنى يمكن أن تحمله توقيعات هؤلاء الممثلين عندما لا يستطيعون حمل أنفسهم على إدانة ما لا يمكن تصوره ولا تسويغه ولا غفرانه.

نحن، الشعب اليهودي، نؤمن بأهمية الكلمة. وفي هذا الظلام الرهيب الذي ساد في هذه الأيام الأخيرة، ندعو أعضاء اللجنة – ممثلي مختلف الدول والمنظمات – إلى إدانة هذه الأعمال الإرهابية المروعة، هذه الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. تحلّوا بالشجاعة. دعوا النور يعم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا لقرار اللجنة بتخصيص ساعة ونصف الساعة على الأقل من المناقشة العامة لبيانات ممثلي المجتمع المدني، الذي اتخذته في جلستها التنظيمية، تستمع اللجنة الآن إلى بيانات ممثلي المنظمات غير الحكومية.

أرحب ترحيبا حارا بجميع الحاضرين اليوم، وأرجو من جميع المتكلمين التكرم بالإدلاء ببيانات موجزة لا تتجاوز مدتها خمس دقائق. وتماشيا مع الممارسة المتبعة في اللجنة، أعلق الجلسة الآن لكي نتمكن من مواصلة العمل في إطار غير رسمي.

عُلقت الجلسة الساعة 16/55 واستؤنفت الساعة 18/05.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود إبلاغ الأعضاء بأنه بذلك تنتهي المناقشة العامة للجنة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي المحالة إليها.

ستُعقد الجلسة المقبلة للجنة غدا في تمام الساعة 15/00 في غرفة الاجتماعات هذه لإجراء مناقشة بشأن أساليب عمل اللجنة وتخطيط البرامج.

رُفعت الجلسة الساعة 18/10.